

Distr.
GENERAL

S/1998/227
12 March 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن ١١٤٤ (١٩٩٧) المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. ويتضمن التقرير موجزا للأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك منذ تقريره الأخير المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ (S/1997/966) إضافة إلى الخطوات التي اتخذت لتنفيذ توصيات اجتماع مجلس تنفيذ السلام المعقود يومي ٩ و ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ في بون (S/1997/979، المرفق). ويتضمن التقرير أيضا استعراضا لأنشطة منظومة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

٢ - وفي ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، خلفت السيدة اليزابيث ريك (فنلندا) السيد كاي إيدي (النرويج) في منصب الممثل الخاص ومنسق عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. وفي ٢ آذار/مارس تولى السيد ريتشارد مونك (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) منصب مفوض قوة الشرطة الدولية محل السيد مانفريد سايتنر (الدانمرك).

ثانيا - أنشطة البعثة

٣ - ما زال القوام المأذون به لقوة الشرطة الدولية ٢٠٢٧ شرطيا موزعين على ٦٤ مخفرا في سبع مناطق تشمل البلد بأكمله (انظر المرفق).

٤ - وفي اتحاد البوسنة والهرسك، باتت المرحلة الأولى من إعادة تشكيل قوة الشرطة على وشك الانتهاء أخيرا، وتمت تولية قوة الشرطة في ثمانية من الكانتونات العشرة. وتشمل المرحلة الأولى تخفيض عدد أفراد الشرطة إلى المعايير الدولية المقبولة، وانتقاء وترخيص أفراد الشرطة وتزويدهم بالتدريب الأولي. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، قامت قوة الشرطة الدولية بتولية قوات الشرطة في الكانتونين المختلطين عرقيا، الكانتون ٣ (زينيتشا) والكانتون ٤ (توزلا) اللذان يستخدمان ما يزيد على ٣٠٠٠ شرطي. ويُسكّل الكروات أقلية مهمة في كل كانتون منهما. غير أن المسؤولين في الكانتون ٨ (ليوبوسكي)

والكانتون ١٠ (ليفنو) الخاضعين لسيطرة الكروات واللذين يوجد فيهما حوالي ٩٠٠ شرطي يواصلون تأخير تولية الشرطة بسبب خلافات حول رموز الملابس الرسمية وتمثيل الأقليات في قوة الشرطة وتعيين نواب وزراء للكانتونات من الأقلية البوشناقية.

٥ - وتعتبر المشاكل الموجودة في الكانتونين ٨ و ١٠ مؤشرا على مدى التحديات التي بدأت تواجهها قوة الشرطة الدولية في عملية الاستعراض المنهجي الذي تضطلع به بشأن تنفيذ المرحلة الأولى من إعادة تشكيل الشرطة في سائر الاتحاد - - ولا سيما في الكانتونين المختلطين عرقيا، وهما الكانتون ٦ (ترافنيك) والكانتون ٧ (موستار). وأدى استمرار وجود سلسلة قيادة غير رسمية منفصلة وقائمة على أساس العرق في كل من هذين الكانتونين إلى إعاقه التعاون بين أفراد الشرطة الكرواتيين والبوشناقيين في عمليات التحقيق المشتركة للجرائم المدفوعة بدوافع عرقية من قبيل جرائم إحراق المنازل في مناطق عودة الأقليات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض البلديات الموجودة في هذين الكانتونين التي يسيطر عليها فريق عرقي واحد قد لجأت إلى نمط تسيير دوريات للشرطة مؤلفة من المجموعة العرقية المسيطرة فقط. ويظهر هذان التطوران كلاهما استمرار الحاجة إلى مراقبة الشرطة المحلية عن كثب حتى بعد إكمال المرحلة الأولى من إعادة التشكيل.

٦ - وستركز المرحلة الثانية من إعادة تشكيل الشرطة على رصد أداء دوائر الشرطة المدشنة حديثا، وتسجيل حالات عدم امتثال الشرطة للمعايير الجديدة، وزيادة تمثيل الأقليات، وبناء القدرة على الاكتفاء الذاتي في مجال التدريب. وسيتمثل التحدي الرئيسي في هذه المرحلة في زيادة تمثيل الأقليات. وسيوفر الاستعراض الحالي لتنفيذ المرحلة الأولى من إعادة تشكيل الشرطة الأساس الذي ستستند إليه الجهود التي ستبذل في المرحلة الثانية والرامية إلى زيادة تمثيل الأقليات في قوات شرطة الكانتونات التابعة للاتحاد في سبيل تحقيق الأهداف المحدودة في اتفاق بون - بيتربسبرغ الموقع في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦ (الذي حدد التوزيع العرقي للتعداد السكاني لعام ١٩٩١ بوصفه الأساس الذي يستند إليه تكوين شرطة الاتحاد). وستولي هذه الجهود اهتماما خاصا لضرورة نشر أفراد الشرطة التابعين لأقليات في المناطق التي يتوقع أن يعود إليها اللاجئين والمشردون المنتمون لتلك الأقليات. كما سيعطى لكل كانتون هدف من أجل تجنيد ضباط صربيين يكاد لا يوجد منهم أحد حاليا في عداد قوات شرطة الكانتونات التابعة للاتحاد. وسيطلب تنفيذ هذه المرحلة الثانية دعما مكثفا من قوة الشرطة الدولية من ناحيتي المشورة والتدريب على السواء وكذلك من ناحية الرصد المستمر للتنفيذ في جميع البلديات.

٧ - وفي جمهورية صربسكا، يبدو أن انتخاب حكومة برئاسة رئيس الوزراء ميلوراد دوديك في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ قد حل عقدة الأزمة السياسية التي بدأت في حزيران/يونيه ١٩٩٧. ولقد دأب السيد دوديك على تأييد تنفيذ اتفاق دايتون ووعده بالتعاون التام مع المنظمات الدولية المكلفة بتنفيذه. وفي الاجتماعات المتعلقة بإعادة تشكيل الشرطة، أعرب وزير الداخلية المعين حديثا، السيد ميلوفان ستانكوفيتش، عن استعداده لتعجيل وتيرة التدريب والتعليم في جمهورية صربسكا لإتاحة الفرصة لمنح تراخيص لجميع أفراد الشرطة المقترحين البالغ عددهم ٥٠٠ ٨ شرطي في وقت مبكر.

٨ - وفي ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، بدأت شرطة برتشكو المتعددة الأعراق العمليات وفقا ما هو مقرر في الأمر الإشرافي الصادر عن سلطات برتشكو في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. ويرأس أفراد الشرطة البالغ عددهم ٢٣٠ شرطيا المنتمين لجميع الأفرقة العرقية الثلاثة رئيس شرطة صربي، وله نائبان أحدهما بوشناقي والآخر كرواتى ويقودهم ضابط قيادة شرطة مختلط الأعراق. وتُسيّر قوة الشرطة، منذ بداية عملياتها، ١٠ دوريات على الأقل في اليوم، ولا سيما في القرى الواقعة في منطقة الفصل وبالقرب من نقاط عبور الحدود الدولية. ويتعين على قوة الشرطة الدولية أن تراقب كل دورية مشتركة من أجل إيجاد الثقة لدى أفراد الشرطة التابعين لأقليات ولدى السكان. وفي ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٨، بدأ لأول مرة تسيير دوريات متعددة الأعراق إلى مركز المدينة. ويعتزم مفوض الشرطة أن يوسع نطاق عمليات الشرطة المتعددة الأعراق من برتشكو إلى مراكز الأمن العام في جمهورية صربسكا، ولا سيما في المناطق التي يتوقع أن يعود إليها اللاجئين والمشردون البوشناق والكروات، وفي المناطق التي حصلوا فيها على تمثيل كبير في الانتخابات الأخيرة.

٩ - وفي ضوء التقدم المحرز في عملية إعادة تشكيل الشرطة في الاتحاد واحتمالات تحقيق تقدم سريع في إعادة تشكيل الشرطة في جمهورية صربسكا، بات من المهم بصورة متزايدة تقديم مساعدة في شكل ملابس رسمية وأسلحة ومعدات، ويجري تقديمها من خلال الصندوق الاستئماني لإعادة التشكيل التابع لقوة الشرطة الدولية. وأنا ممتن للمساعدة السخية التي قدمتها ألمانيا وسويسرا وكندا ولكسمبرغ والنرويج واليابان فضلا عن التعهدات العلنية التي قطعتها إيطاليا والمملكة المتحدة، وهي مساعدة ستخدم في المحافظة على الوتيرة الحالية لإعادة تشكيل الشرطة في سائر البوسنة والهرسك. وأناشد حكومات البلدان الأخرى على التبرع أيضا للصندوق الاستئماني التابع لقوة الشرطة الدولية.

١٠ - ولقد حافظت قوة الشرطة الدولية على وتيرة التقدم في تدريب الشرطة على العمل وفقا لمبادئ العمليات الديمقراطية للشرطة. وأكمل الآن جميع أفراد الشرطة التابعين للاتحاد البالغ عددهم ٥٠٠ ١١ شرطي دورة إعلامية مدتها يومان تعرفوا من خلالها على عملية إعادة تشكيل قوة الشرطة الدولية وأغراضها. وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، أكمل ٣ ٠٩٨ شرطيا دورة لمدة أسبوع عن الكرامة الإنسانية أعطتهم نظرة حديثة عن دور أفراد الشرطة في المجتمع (أكمل الدورة الآن ٧٥ في المائة من أفراد الشرطة). وبالإضافة إلى ذلك، أكمل ١ ٢٦٤ شرطيا دورة انتقالية مدتها ثلاثة أسابيع، وهي عبارة عن صيغة مكثفة من دورة أكاديمية الشرطة تركز على مهارات الشرطة الأساسية (أكمل الدورة الآن ١٨ في المائة). وفي جمهورية صربسكا، أكمل الآن ما يزيد على ٦ ٥٠٠ شرطي دورة إعلامية، وأكمل ١ ٨٩٨ شرطيا دورة عن الكرامة الإنسانية وذلك من أصل عدد إجمالي في المستقبل يبلغ ٨ ٥٠٠ شرطي. وقد بدأت الآن أول دورة انتقالية.

١١ - وتواصل قوة الشرطة الدولية بذل الجهود الرامية إلى مساعدة الشرطة المحلية في إصلاح وتطوير أكاديميات الشرطة الحديثة بالمقارنة مع البرامج المخصصة لمرشحي الشرطة القائمة على نمط مناهج الدراسة الثانوية. ولقد تم افتتاح أكاديمية الشرطة الأولى في الاتحاد بالقرب من سراييفو في ١٥ كانون

الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. ويتكون أول صف فيها من ١٠٠ طالب، منهم ٥٨ من الكروات و ٢٠ من البوشناق و ٢٢ من "الصرب وآخرين" وفي ظل الحكومة الجديدة في جمهورية صربسكا، أعيد افتتاح أكاديمية الشرطة في بانيالوكا في ٩ شباط/فبراير ١٩٩٨. ويتكون أول صف فيها من ٧٢٣ مرشحا، منهم ٢٢٠ سبق لهم الانخراط في أكاديمية "بديلة" موالية لنظام حكم بالي في دوبوي. وتعكف قوة الشرطة الدولية حاليا على إعداد منهاج دراسي لأكاديمية شرطة مهنية يتماشى مع قواعد العمليات الديمقراطية للشرطة.

١٢ - وتأييدا لحركة التنقل، تتعاون قوة الشرطة الدولية مع الشرطة المحلية في الكيانين في تنفيذ سياسة نقاط التفتيش المبينة في التقارير السابقة (انظر الفقرة ٥ من الوثيقة S/1997/468). ولا توافق قوة الشرطة الدولية حاليا إلا على حوالي ثمانين نقطة تفتيش وسطيا في اليوم. ومنذ إعمال هذه السياسة، تعاونت قوة تثبيت الاستقرار في إزالة ٣٨ نقطة تفتيش من أصل نقاط التفتيش غير القانونية التي تم تحديدها والبالغ عددها ١٥١ نقطة.

١٣ - وفي ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، شرعت قوة الشرطة الدولية، بالتعاون مع قوة تثبيت الاستقرار والشرطة في الكيانين، بعملية أمنية لمدة أسبوعين ("عملية الممر") على طريق العبور الممتد عبر جمهورية صربسكا والواصل بين سراييفو وغورازده، والمبتلى بحوادث أمنية شديدة. وخلال العملية التي أقامت فيها قوة الشرطة الدولية وجودا دائما بين سراييفو وترنوفو، ازدادت حركة المرور من بضعة مركبات فحسب إلى ٣٩٠ مركبة متوجهة إلى جمهورية صربسكا والاتحاد في اليوم. وثمة مثال آخر أسفر فيه الرصد المكثف الذي تقوم به قوة الشرطة الدولية عن تحسين الامتثال، وهو حدوث انخفاض كبير في عدد الحالات التي يتقاضى فيها أفراد الشرطة المحلية رسوما غير قانونية مقابل منح التأشيرات ويفرضون فيها ضرائب طرقات على السيارات التي تدخل البلد من كرواتيا.

١٤ - ومن الخطوات البالغة الأهمية التي اتخذت في سبيل تحسين حرية التنقل في البوسنة والهرسك بدء العمل بلوحات السيارات الموحدة وفق ما قرره مجلس تنفيذ السلام في اجتماعه المعقودين في سنتر وبون. ولم يعد بإمكان شرطة أحد الكيانين أن توقف بعد الآن أي مركبة لمجرد أنها تحمل لوحات صادرة عن الكيان الآخر أو عن جزء من الاتحاد تسيطر عليه مجموعة عرقية أخرى. وعقب بدء العمل الرمزي باللوحات الجديدة الأولى في ٢ شباط/فبراير ١٩٩٨، بدأ إنتاج اللوحات بكميات كبيرة. وستراقب قوة الشرطة الدولية بصورة مكثفة إنتاج اللوحات وتوزيعها بصورة عشوائية، بالاقتران مع وثيقة تسجيل المركبات الموحدة الجديدة إلى أن يكتمل التغيير في منتصف عام ١٩٩٨.

١٥ - وبالتعاون مع قوة تثبيت الاستقرار، واصلت قوة الشرطة الدولية برنامجها للتفتيش على الأسلحة في مراكز الشرطة المحلية، لضمان عدم احتفاظ الشرطة المحلية إلا بالمعدات الضرورية للقيام بأعباء الشرطة في مناطقها: بندقية واحدة ذات ماسورة طويلة لكل ١٠ ضباط وسلاح جنبي واحد لكل ضابط. وجرى تنفيذ ما مجموعه ٥٧٠ عملية تفتيش على الأسلحة في الفترة ما بين ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ إلى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٨. وعثر على أسلحة غير قانونية في ١٢٧ حالة: ٥٧ في جمهورية صربسكا

و ٧٠ في الاتحاد. ومن بين الأسلحة التي صادرتها قوة تثبيت الاستقرار ٤٩ مسدسا، و ٦٤٥ سلاحا ذا ماسورة طويلة، و ١٩ قاذفة قنابل يدوية وصواريخ، و ٥١ لغما مضادا للدبابات وللأفراد، و ٤٠٥ قنابل يدوية، وأكثر من ١٤٩ ٤٩ طلقة ذخيرة.

١٦ - وواصلت قوة الشرطة الدولية التعاون الوثيق مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الجهود المبذولة لتنفيذ نتائج الانتخابات البلدية التي أجريت في ١٣ و ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ وانتخابات مجلس جمهورية صربسكا التي أجريت في ٢٢ و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، وخاصة في وضع خطط أمنية مع الشرطة المحلية من أجل دورات المجالس البلدية.

١٧ - وبرغم التقدم الملموس في إعادة تنظيم الشرطة، لا تزال هناك حالات عديدة لا تعمل فيها الشرطة المحلية في جميع أنحاء البوسنة والهرسك وفقا لمبادئ القيام بأعباء الشرطة على نحو ديمقراطي، ولا سيما في المناطق المخصصة لعودة اللاجئين والمشردين من الأقليات. وكانت تلك هي الحال، في جملة أمور، في درفار، واستولاك، وفليكا كladوسا وصربرينكا وموستار وزبتشي.

١٨ - وفي بلدية درفار الخاضعة لسيطرة الكروات، شهد الكانتون ١٠ (ليفنو) ١٩ حالة حريق عمد مشتبته فيه لمساكن مملوكة للصرب منذ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. ولم تحدد الشرطة المحلية أي مشتبته فيه في تلك الجرائم. وفي بلدية استولاك الخاضعة لسيطرة الكروات، وقع في الكانتون ٧ (موستار)، أكثر من ١٣ حادث عنف ضد البوشناق منذ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وبالرغم من أن الشرطة المحلية أجرت تحقيقات مشتركة، حثت عليها قوة الشرطة الدولية، لم تحدث أية اعتقالات. وفي فليكا كladوسا، في الكانتون ١ (بيهاتش)، تعرض المشردون البوشناق العائدون للاستجواب بصورة روتينية من الشرطة المحلية الخاضعة لسيطرة حزب العمل الديمقراطي فيما يتعلق بأنشطة حزب الاتحاد الشعبي الديمقراطي، الذي ينتمون إليه والموالي لعضو مجلس رئاسة البوشناق السابق المنفي فكرت عبدتش. وبالإضافة إلى ذلك، أُلقيت منذ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ قنابل على ثلاثة منازل لمؤيدي حزب الاتحاد الشعبي الديمقراطي في فليكا كladوسا. ولم تسفر التحقيقات التي أجرتها الشرطة المحلية عن أية اعتقالات.

١٩ - وفي بلدية صربرينكا بجمهورية صربسكا، أخفقت الشرطة المحلية في توفير قدر كاف من الأمن لتمكين وفد البوشناق من حضور محادثات مشتركة بين الأحزاب تتعلق بتشكيل مجلس بلدي في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وعقب سلسلة من الانفجارات ورشق السيارات بالحجارة في ٢٤ شباط/فبراير حدثت في مركز موستار بالقرب من خط المواجهة السابق، وافقت الشرطة الكرواتية وشرطة البوشناق على تبادل المعلومات لكنها لم توافق على إجراء تحقيق مشترك. وفي بلدية زبتشي الخاضعة لسيطرة الكروات، في الكانتون ٤ (زينيكا)، لم تأخذ الشرطة المحلية بنصيحة قوة الشرطة الدولية ولم تتخذ الخطوات اللازمة للسيطرة على حشد منظم مكون من ٥٠٠ متظاهر، قاموا بتهديد مسؤولين من بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أثناء المحاولة الأولى لعقد الدورة الافتتاحية لمجلس بلدي يسيطر عليه البوشناق في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

٢٠ - وفي عام ١٩٩٨، من المقرر أن تمثل عودة الأقليات مهمة ذات أولوية للمجتمع الدولي. ولذلك زادت قوة الشرطة الدولية من تعاونها مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والوكالات الأخرى للإعداد لعودة اللاجئين والمشردين. وبالنظر إلى أن إدخال ضباط الشرطة من الأقليات العرقية يمثل إجراء هاماً لبناء الثقة من شأنه أن يسهل عودة اللاجئين، ستركز قوة الشرطة الدولية جهودها في هذا الاتجاه. كما بدأت قوة الشرطة الدولية تعمل عن كثب مع الشرطة المحلية لوضع خطط أمنية في المجتمعات المحلية التي يتوقع أن تعود إليها الأقليات، وترصد الإجراءات القضائية للمنازعات المتعلقة بالممتلكات. وبالإضافة إلى ذلك اشتركت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك مع اللجنة المعنية بالعودة إلى سراييفو ولجنة الإسكان في سراييفو وعينت مسؤولين أقدم تابعين لقوة الشرطة الدولية في كل منطقة للتعاون مع فرقة العمل المعنية بالإعمار والعودة ومع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين من التخطيط للعودة.

٢١ - أما أعمال مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك فإنها تهدف في المقام الأول إلى ضمان قيام الشرطة المحلية بإجراء التحقيقات المتعلقة بحقوق الإنسان على النحو الصحيح. ولذلك فإن مراقبي قوة الشرطة الدولية وموظفي حقوق الإنسان غير التابعين للشرطة يقومون أساساً بتحريك التحقيقات التي تجريها الشرطة المحلية والمساعدة فيها ورصدها. وهم لا يجرون تحقيقات مستقلة إلا كملاذ أخير.

٢٢ - ومن بين الحالات التي عولجت أثناء الفترة المشمولة بالتقرير التحقيق في استعمال القوة، في أوائل شباط/فبراير، في اعتقال غوران فاسيتش، وهو من صرب البوسنة ومتهم بقتل نائب رئيس الوزراء هاكيا تورايليتش في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ عندما كان في حماية قوة الأمم المتحدة للحماية. وتجري سلطات شرطة الكانتون التحقيق بالاشتراك مع مكتب حقوق الإنسان، الذي يرصد أيضاً المحاكمة في محاكم الاتحاد. كما تحقق قوة الشرطة الدولية في استخدام أسلحة ذات ماسورة طويلة. وفي كانون الأول/ديسمبر، اختتمت محكمة تأديبية في الكانتون ٦ (ترافنيك) بالاتحاد جلسات الاستماع المتعلقة بحوادث يائيتشي التي وقعت في آب/أغسطس ١٩٩٧ (S/1997/966، الفقرة ١٧). وللمرة الأولى، قدمت الشرطة الدولية أدلة في جلسات استماع في قضية ضد ضباط شرطة محليين. وشمل الإجراء التأديبي الذي أسفرت عنه جلسات الاستماع، التي رحبت بها قوة الشرطة الدولية، فصل رئيس الشرطة، ونقل نائبه إلى عمل غير إشرافي لمدة عام واحد، وتخفيض مرتبات سبعة ضباط.

٢٣ - كما حثت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وزارة الدفاع، بما في ذلك التدخل المباشر من الممثل الخاص لدى رئيس وزراء الاتحاد، لإنجاز التحقيق الذي تجريه في الاحتجاز المستتر لإثنين من أسرى الحرب السابقين عثرت عليهما قوة الشرطة الدولية في سجن زينكا في آب/أغسطس الماضي. وقد قدم تقرير وزارة الدفاع إلى سلطات الإدعاء في أوائل آذار/مارس.

٢٤ - وفي الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ إلى ١ آذار/مارس ١٩٩٨، جرى تسجيل أكثر من ٢٠٠ شكوى بخصوص حقوق الإنسان، سُويّت وأُقيمت ٥٠ حالة منها. وتشمل الحالات أعمال ضرب قامت بها

الشرطة، وعدم إصدار بطاقات هوية للأقليات، وحرق منازل وممتلكات تتعلق بمشردين ولاجئين من الأقليات العائدة. كما أن مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك بسبيله إلى القيام بزيارات مفاجئة للسجون، ورصد محاكمات مختارة وجمع بيانات ذات صلة بنوع الجنس.

٢٥ - وأكدت الأنشطة التي تمارس في مجال حقوق الإنسان ضرورة قيام الشرطة المحلية بوضع نظم فعالة للتحقيقات الداخلية وإحراز تقدم في وقت مبكر في إصلاح نظام العدالة الجنائية.

٢٦ - وعمل موظفو الشؤون المدنية عن كثب مع قوة الشرطة الدولية في القضايا المتعلقة بتنفيذ عملية إعادة تنظيم الشرطة، وحرية التنقل والانتخابات، بتوفير مساعيهم الحميدة لحل المشاكل المحلية. وقد قدم موظفو الشؤون المدنية المساعدة بوجه خاص لقوة الشرطة الدولية في تقليد قوات شرطة الكانتونات بالاتحاد لمهامها وفي وضع خطة للقيام بأعمال الشرطة المتعددة الأعراق في جمهورية صربسكا. وفي بريتشكو، ساعدت الشؤون المدنية قوة الشرطة الدولية في وضع خطة تنفيذية لأعمال الشرطة المتعددة الأعراق وأدلت بشهادتها في جلسات الاستماع التحكيمية المتعلقة ببريتشكو في فيينا في شباط/فبراير. وبالتعاون مع مكتب الممثل السامي، وضعت الشؤون المدنية الخطة التنفيذية المتعلقة باستخدام لوحة ترخيص مشتركة للبوسنة والهرسك واشتركت في رصد تطبيقاتها. ولتنفيذ النتائج التي انتهت إليها انتخابات أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، يواصل موظفو الشؤون المدنية التعاون الوثيق مع قوة الشرطة الدولية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في اللجان الإقليمية والوطنية لتنفيذ نتائج الانتخابات.

٢٧ - وقد أنشأت الشؤون المدنية وقوة الشرطة الدولية وحدة تدريب مشتركة لأفراد بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. وفي أثناء برنامج تعريفي مدته أسبوع واحد، توفر وحدة التدريب مقررات دراسية للمراقبين الوافدين التابعين لقوة الشرطة الدولية ولغيرهم من موظفي بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك عن تاريخ النزاع، وولاية البعثة، والوكالات المنفذة المتعاونة وأساليب الوساطة. كما نظمت وحدة التدريب التابعة للشؤون المدنية حلقات دراسية وحلقات عمل ومعارض بشأن هذه المواضيع لجميع أفراد بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

٢٨ - وواصل المكتب القانوني لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك إسداء المشورة لقيادة البعثة فيما يتعلق بالإطار القانوني المحلي، وولاية قوة الشرطة الدولية والقضايا القانونية الناشئة عن إدارة البعثة وتشغيلها. وبالإضافة إلى ذلك، أصدر المكتب "مبادئ توجيهية"، بلغ عددها ١٥، ذات أهمية لقوة الشرطة الدولية في المسائل ذات الصلة بحرية التنقل، والمنازعات المتعلقة بالممتلكات، وإعادة تنظيم الشرطة، والإجراءات الجنائية وأعمال المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. كما أسدى المكتب القانوني المشورة في وضع السياسة المتعلقة بالتفتيش على الأسلحة من أجل قوة الشرطة الدولية وفيما يتعلق بقضايا الممتلكات والعودة في كانتون سراييفو.

٢٩ - وقدمت وحدة الصندوق الاستئماني منحا من أجل إعادة الخدمات الطبية المتخصصة وإصلاح المرافق التعليمية في سراييفو من خلال صندوقها السريع الأثر. كما أنها تعمل من أجل ترشيد المحاسبة المالية للمشاريع السريعة الأثر ومشاريع الصندوق الاستئماني.

مركز الأعمال المتعلقة بالألغام

٣٠ - تعين تعليق الأنشطة المتعلقة بإزالة الألغام في معظم أنحاء البلد بسبب ظروف الجو الشتوي. وبلغ الرقم النهائي لمساحة المنطقة التي أزيلت منها الألغام في عام ١٩٩٧ في إطار جميع البرامج ٦,٢ كيلومترا مربعا. وقد أتاحت أشهر الشتاء فرصا للتركيز على التوعية بالألغام، والتدريب الرامي إلى تجديد معلومات العاملين في إزالة الألغام والتنمية المؤسسية.

٣١ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، وقعت حكومتا جمهورية صربسكا واتحاد البوسنة والهرسك اتفاقا بشأن التعاون في ميدان الأعمال المتعلقة بالألغام. ومن شأن هذا، إلى جانب القرارات السابقة الصادرة عن مجلس الوزراء أن يكمل الخطوات القانونية اللازمة لإنشاء مركز الأعمال المتعلقة بالألغام في البوسنة والهرسك. وتجري الترتيبات الآن لنقل عناصر محددة من مركز الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام إلى مركز الأعمال المتعلقة بالألغام في البوسنة والهرسك لتزويد البلد بالقدرة التقنية اللازمة للتنسيق الفعال لبرامج الأعمال المتعلقة بالألغام. كما أن مركز الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام يقدم المساعدة أيضا إلى حكومتي الاتحاد وجمهورية صربسكا لإنشاء كيان خاص بكل منهما لمركز الأعمال المتعلقة بالألغام بحلول ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٨، وهو الموعد النهائي الذي حدده اجتماع بون لمجلس تنفيذ السلام. أما العناصر المتبقية من مركز الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام، بما في ذلك مكاتبه الميدانية وأفرقة المدربة من العاملين في إزالة الألغام، فإنها ستنتقل إلى مركزي الأعمال المتعلقة بالألغام في الكيانين.

٣٢ - وقد أنشئ رسميا "مجلس مانحين" يجمع جميع المساهمين الرئيسيين في برنامج الأعمال المتعلقة بالألغام. ومطلوب من حكومات البوسنة والهرسك والكيانين الحصول على موافقة المجلس على القرارات الرئيسية التي تمس البرنامج، بما في ذلك تعيين مسؤولين أقدم للمركزين.

٣٣ - ويجري نقل المسؤولية عن الإشراف المحلي على أنشطة مركز الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام من بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. كما يجري نقل المسؤولية عن تمويل البرنامج وإشراف المقرر عليه من إدارة عمليات حفظ السلام إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٤ - وقد حدد نداء الأمم المتحدة الموحد لعام ١٩٩٨ هدفا يبلغ ٢٣ مليونا من دولارات الولايات المتحدة لأنشطة مركزي الأعمال المتعلقة بالألغام في البوسنة والهرسك. وحتى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٨، توفر حوالي ٢,٧٥ من ملايين دولارات الولايات المتحدة. ويطلب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصورة ملحة تقديم التزامات جديدة لهذا البرنامج.

ثالثا - متابعة القرار ١١٤٤ (١٩٩٧)

٣٥ - قرر مجلس الأمن في قراره ١١٤٤ (١٩٩٧) المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ أن يستمر في إطار الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وقوة الشرطة الدولية "تكليفيهما ... بالمهام الواردة في استنتاجات ... اجتماعي مجلس تنفيذ اتفاق السلام في سنترا وبون" (الفقرة ١ من المنطوق). وهذه المهام هي: (أ) إنشاء وحدات تدريبية متخصصة لقوة الشرطة الدولية لمعالجة المسائل الرئيسية المتعلقة بالأمن العام، مثل عودة اللاجئين؛ والجريمة المنظمة، والمخدرات، والفساد والإرهاب؛ وإدارة أزمات الأمن العام (بما في ذلك السيطرة على التجمعات)؛ وكذلك التدريب على كشف الجرائم المالية والتهريب؛ (ب) التعاون مع مجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في إطار التنسيق الذي يضطلع به الممثل السامي، في برنامج الإصلاحات القضائية والقانونية، بما في ذلك تقييم نظام المحاكم ورصده، وتطوير مهارات أصحاب المهن القانونية وتدريبهم وإعادة تشكيل المؤسسات في إطار النظام القضائي.

٣٦ - وخلال الأسابيع الماضية وضعت البعثة مفهوما للتنفيذ العملي لطلب مجلس الأمن المتعلق بتدريب الشرطة المتخصصة. وتشاورت أيضا مع الممثل السامي والمنظمات الأخرى المعنية بشأن تقسيم العمل فيما يتعلق ببرنامج الإصلاح القضائي.

التدريب المتخصص

٣٧ - بغية وضع برنامج التدريب وتنفيذه وتقديم المشورة المطلوبة لمعالجة الشواغل الأمنية المثارة في استنتاجات المجلس المتعلقة بتنفيذ السلام، تعتزم البعثة إنشاء ثلاث وحدات متخصصة لتدريب الشرطة تحت إدارة نائب مفوض قوة الشرطة الدولية لشؤون التطوير. وهذه الوحدات هي: (أ) وحدة رئيسية لإدارة الحوادث (تدريب وتقديم المشورة في ميدان إدارة أزمات الأمن العام، والسيطرة على الحشود الجماهيرية والتأهب للكوارث والاستجابة لها)، (ب) وحدة الجريمة المنظمة (للتدريب وتقديم المشورة بشأن الجريمة المنظمة، وفساد الموظفين العموميين، والتهريب، والجريمة المالية)، (ج) وحدة مكافحة المخدرات (للتدريب وتقديم المشورة بشأن منع المخدرات، والحظر المحلي والدولي، وإنفاذه على مستوى الشارع).

٣٨ - وفور استكمال إعادة تشكيل الشرطة، سيكون هناك ٢٠ ٠٠٠ ضابط شرطة في البوسنة والهرسك (١١ ٥٠٠ في الاتحاد و ٨ ٥٠٠ في جمهورية صربسكا). وسيحتاج جميعهم على الأقل لتعريضهم لهذه المجالات المتخصصة في العمل. وفي ميدان المخدرات على وجه الخصوص سيحتاج جميع ضباط الشرطة إلى التدريب على تحديد هوية المجرمين المحتملين. وسيقوم مفوض قوة الشرطة الدولية بالتشاور مع وزير الداخلية في الاتحاد وجمهورية صربسكا، بتحديد أعداد الضباط في كل كانتون من الكانتونات العشرة بالاتحاد ومراكز الأمن العام التسعة في جمهورية صربسكا التي سيجري اختيارها لتنظيم دورات تدريبية متخصصة في المجالات المتخصصة الثلاث.

٣٩ - وستشمل كل وحدة تدريبية متخصصة فريق المقر المكون من ستة إحصائيين مسؤولين عن وضع البرامج التدريبية وتنفيذها وإدارتها، وإعداد مواد التدريب، والاتصال بالمنظمات الدولية الأخرى وحكوماتي الكيانين، ومن أجل تقديم المشورة التقنية على مستوى حكومتي الاتحاد وجمهورية صربسكا.

٤٠ - وبالإضافة إلى ذلك، سيجري نشر سبعة إحصائيين في الاتحاد وأربعة في جمهورية صربسكا في ميدان إدارة الحوادث الخطيرة؛ في حين أنه من المقترح بالنسبة للجريمة المنظمة ومكافحة المخدرات نشر أربعة إحصائيين في كل مجال في الاتحاد وثلاثة في جمهورية صربسكا.

٤١ - وكنتيجة لذلك وبغية تزويد هذه الوحدات التدريبية المتخصصة بالموظفين، فإنه ستكون هناك حاجة إلى تعيين ٤٣ من الإحصائيين المختارين بعناية كمراقبين لقوة الشرطة الدولية. وستكون هناك حاجة إلى وضع ترتيبات خاصة مع الشرطة، والبلدان المساهمة لتحديد المرشحين الملائمين لهذه المناصب، وذلك بالتشاور مع مفوض قوة الشرطة الدولية.

٤٢ - وأوضحت دراسة متأنية للقوام الحالي لقوة الشرطة الدولية أنه قد يكون في الإمكان استيعاب ١٣ من الـ ٤٣ إحصائيا المطلوبين للوظائف المتاحة، ليحلوا محل مراقبي قوة الشرطة الدولية الذين سيغادرون الموقع. ويؤدي هذا إلى طلب زيادة ٣٠ وظيفة في القوام الكلي لقوة الشرطة الدولية، مما يؤدي إلى زيادة القوام الإجمالي المأذون به من ٢٠٢٧ إلى ٢٠٥٧.

٤٣ - وبالإضافة إلى ذلك، فإنه من المعتمد أن يستكمل ويدعم ٢١ ضابطا بقوة الشرطة الدولية من صفوف المراقبين الحاليين التدريب الرسمي المتقدم لإحصائيي وحدة إدارة الحوادث الخطيرة عن طريق تقديم المساعدة إلى الشرطة المحلية مع التخطيط التكتيكي والتدريبات التكتيكية للتعامل مع الحشود الجماهيرية والكوارث الطبيعية وغيرها من أشكال الحوادث الخطيرة. وبهذه الطريقة سيجري التكفل بتخصيص أحد مراقبي قوات الشرطة الدولية على الأقل في مجال إدارة الحوادث الخطيرة في كل مقاطعة بالاتحاد وكل مركز للأمن العام في جمهورية صربسكا. ويعتبر هذا التواجد الكثيف انعكاسا لتقدير للموقف يرى أن الشرطة المحلية وقوة الشرطة الدولية ستواجهان تحديات كبرى فيما يتعلق بعمليات عودة اللاجئين، التي تعتبر هدفا رئيسيا للمجتمع الدولي في عام ١٩٩٨.

الإصلاح القانوني

٤٤ - في إطار التنسيق الذي يضطلع به الممثل السامي، أجرت البعثة مشاورات مكثفة مع المنظمات المعنية الأخرى بشأن وضع وتنفيذ برنامج الإصلاح القانوني والقضائي في البوسنة والهرسك. وقام الممثل السامي بتلخيص نتائج هذه المشاورات في رسالة موجهة إلى الممثل الخاص للأمين العام مؤرخة ٣ شباط/فبراير ١٩٩٨ والتي تشير إلى تقسيم العمل فيما بين المنظمات الدولية المعنية. وفي هذه الرسالة، يحث الممثل السامي البعثة على التركيز بصورة مبدئية على رصد نظام المحاكم، مع الاستفادة من وجودها

في أنحاء الإقليم والعمل الذي عَهد به إليها بالفعل لتنفيذ المرفق ١١ لاتفاق السلام. وستستخدم نتائج أعمال الرصد لوضع مهام التدريب وإعادة تشكيلها، والتي ستضطلع منظمات أخرى بدور قيادي فيها.

٤٥ - وهيكل المحاكم في البوسنة والهرسك معقد للغاية. وهناك نظم قضائية مختلفة في كل من الكيانين، وكذلك بدايات الهيكل القضائي على مستوى الدولة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن لكل كانتون من الكانتونات العشرة في إطار الاتحاد سلطة تشريعية واسعة. وفي جمهورية صربسكا توجد ٢٦ محكمة من محاكم الدرجة الأولى و ٥ محاكم من محاكم الدرجة الثانية وفي الاتحاد فإن الأرقام هي ٥٩ و ١٠ على التوالي. ويوجد نحو ٥٠٠ قاض و ٣٠٠ مدع عام في البلد ككل. ويقدر العدد الإجمالي للمحامين بنحو ١ ٠٠٠.

٤٦ - وبغية الاضطلاع بالجزء الخاص بها من البرنامج المشترك للإصلاح القانوني، فإن البعثة ستحتاج إلى موارد إضافية، كما أشير إلى ذلك في الفقرة ٤٤ من تقريرتي السابق (S/1997/966). والبند ٢ (ج) من الفرع الأول من استنتاجات مجلس تنفيذ اتفاق السلام في بون (S/1997/979، المرفق) وستحتاج البعثة على وجه الخصوص إلى ٢٦ موظفا فنيا إضافيا لديهم الخبرة القانونية ذات الصلة. وسيجري انتداب ٢١ منهم في المكاتب الإقليمية للبعثة، في حين سيعمل ٥ منهم في المقر، لتحليل تقارير مراقبي المحاكم والاضطلاع بالاتصال بالمنظمات الأخرى بشأن وضع وإعداد برامج التدريب وإعادة التشكيل المرتبطة بذلك.

رابعا - أنشطة منظومة الأمم المتحدة

مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

٤٧ - واصلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان دعم استراتيجيات التدخل لدى السلطات المحلية في حالة عدم الامتثال لقرارات دائرة حقوق الإنسان، وأمين المظالم ولجنة الممتلكات. وتواصل المفوضية المشاركة في تعزيز إدماج المؤسسات القانونية المحلية في النظام الاتحادي للمحاكم. وتشارك في الجهود الرامية إلى إنشاء مركز مشترك لتدريب القضاة والمدعين العامين في جميع أجزاء البلد. وتواصل المفوضية تنسيق رصد محاكمات جرائم الحرب والمحاكمات الأخرى ذات الآثار الإثنية، وقدمت خبرة في مجال حقوق الإنسان إلى الأنشطة المتعلقة بالجنسين التي يضطلع بها مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

٤٨ - واصلت اليونيسيف عملها في خمسة برامج أساسية. ففي مجال الصحة، واصلت اليونيسيف تعزيز مبادرة المستشفيات الملائمة للأطفال، والتنفيذ الجاري للمبادرة العالمية للقضاء على شلل الأطفال، وتعزيز الوقاية من متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وفي مجال التثقيف، يستمر تنفيذ برنامج التوعية بإزالة الألغام. ومن خلال برامج الإمداد بالمياه والمرافق الصحية، جرى إصلاح شبكات المرافق الصحية في ٣٠ مدرسة، وأفاد منها نحو ١٥ ٠٠٠ من تلاميذ المدارس. وأنشئت بمساعدة من اليونيسيف لجنة بالاتحاد لإعداد تقرير مبدئي عن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، ومن المعترزم إنشاء لجنة مماثلة في جمهورية صربسكا. وفي الاتحاد، يستمر التدريب على اتفاقية حقوق الطفل. وكجزء من السياسة التي تدعو إليها

اليونيسيف بشأن إدماج الأطفال المعوقين في بيئات مدرسية معتادة، جرى افتتاح أول فصل دراسي خاص في غورازدي.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٤٩ - يواصل البرنامج الإنمائي التركيز على البرامج الإنمائية للمناطق المتعددة القطاعات، وقدم الدعم لمشاريع منتقاة للقطاعات الوطنية وقدم المساعدة لوضع السياسة العامة. ويتمثل الهدف من البرامج المتكاملة في الربط بين إصلاح المناطق الحضرية والبنى الأساسية الاجتماعية - الاقتصادية وإنشاء بيئة ملائمة لإعادة الإدماج السلس للاجئين والمشردين العائدين مع زيادة المسؤولية الإدارية الممنوحة للسلطات المحلية. وكندبير قصير الأجل لسد الفجوة بين المعونة الإنسانية المتدهورة وبيئة اقتصادية كلية محسنة، قام البرنامج الإنمائي بتنفيذ برنامج قروي رائد للتوظيف والبيئة لتوفير فرص عمل قصيرة الأجل للأشخاص المتأثرين بالحرب، بينما يجري تحسين البنى الأساسية والبيئة التي أصيبت بأضرار شديدة. وستتقرن هذه الأنشطة ببرامج للتدريب المهني ومخططات لتقديم القروض الصغيرة لضمان الاستدامة.

٥٠ - وأنشأ البرنامج الإنمائي صندوقاً استثمارياً للمانحين لتوفير الدعم للمرحلة الجديدة من برنامج إزالة الألغام. ويهدف المشروع إلى المساعدة في نقل المسؤولية الأساسية عن برنامج إزالة الألغام إلى الحكومة على الصعيد القومي وصعيد الكيانين. وبالإضافة إلى ذلك، وقّع البرنامج الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اتفاقاً لتيسير إزالة الألغام في المناطق ذات الأولوية بالنسبة للمفوضية بأموال جرى توفيرها للبرنامج الإنمائي في إطار الصندوق الاستثماري.

برنامج الأغذية العالمي

٥١ - تبلغ حالات المستفيدين الحاليين من برنامج الأغذية العالمي ٥٧٥ ٠٠٠ فرد. وجرى خفض حصص الإعاشة في الفترة الواقعة بين تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ وشباط/فبراير ١٩٩٨ بسبب حالات النقص الشديدة في توافر الأغذية. ويأتي هذا في وقت شديد الصعوبة بعد عملية إعادة تحديد الفئات على نطاق البلد وخفض عدد المستفيدين. وسيستأنف تقديم حصص الإعاشة الكاملة في آذار/مارس استناداً إلى تبرعات معلنه مؤكدة. ومن المقرر وصول بعثة مشتركة لتقييم الاحتياجات من المعونة الغذائية بقيادة برنامج الأغذية العالمي في آذار/مارس ١٩٩٨ لاستعراض سياسة التخفيض التدريجي لعدد المستفيدين إلى نحو ٢٠٠ ٠٠٠ بحلول الربيع الأخير من عام ١٩٩٨. ويواصل الدعم المقدم من برنامج الأغذية العالمي إلى أنشطة التأهيل الصغيرة النطاق والقصيرة الأجل في التحول عن المعونة الغوثية المباشرة. وستولى الأولوية للأنشطة التي تدعم عودة الأقليات في عام ١٩٩٨.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٥٢ - تقدر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن ١٢٠ ٠٠٠ لاجئ قد عادوا إلى البوسنة والهرسك في عام ١٩٩٧، وبذلك يصل عدد اللاجئين الذين عادوا منذ توقيع اتفاق دايتون إلى ما مجموعه ٢١٠ ٠٠٠ شخص؛ وعاد ٦ ٧٠٠ في كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ١٩٩٨. ويقدر عدد المشردين الذين عادوا في

عام ١٩٩٧ إلى ديارهم التي كانوا يسكنونها في الفترة السابقة على الحرب بـ ٥٨ ٠٠٠، بما في ذلك نحو ٢٥ ٠٠٠ من الأقليات. ومن بين ٢٢٠ ٠٠٠ مشرد عادوا منذ توقيع الإطار العام لاتفاق السلام، كان ٤٥ ٠٠٠ من العائدين من الأقليات، معظمهم من الاتحاد. وستتوقف سرعة الحركات العامة للعودة في عام ١٩٩٨ إلى حد كبير على إحراز تقدم في عودة الأقليات، والاتفاقات الإقليمية، وعلى القرارات المتعلقة بالسياسة العامة بشأن الحماية المؤقتة في بعض البلدان المضيفة.

٥٣ - وتقوم المفوضية، في ضوء الولاية المحددة للحماية، ولا سيما في إطار مرفق اتفاق دايتون، بتعزيز وتيسير ومراقبة عودة اللاجئين والمشردين في أمان وكرامة، مع التركيز بصفة خاصة على عودة الأقليات. ويشمل هذا القيام، بالتعاون مع مكتب الممثل السامي، وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومؤسسات دولية ووطنية رئيسية أخرى، بالعمل مع السلطات لمعالجة العقبات السياسية والقانونية والإدارية أمام العودة، لا سيما فيما يتعلق بالملكات، والعفو، والتسجيل، والوثائق، والأمن وحرية الحركة. هذا بالإضافة إلى التدريب وبناء القدرات، وتقديم الدعم للمجتمع المحلي، وإنشاء مراكز للمعونة القانونية والمعلومات، والأخذ بالإصلاح التشريعي فيما يتعلق بالمشردين، والعودة وإعادة إلى الوطن، والمواطنة، والهجرة والتماس اللجوء.

٥٤ - واعترفت المفوضية بعشر "مدن مفتوحة"، بما في ذلك مدينتين في جمهورية صربسكا: كونييتش، وبوسوفاكا، وفوغوسكا، وبيهاتش، وغورازدي، وكاكان، ومركونييتش غراد، وسبيوفو، وسريباتش، ولاكتاسي. ومن المتوقع الاعتراف بمدن مفتوحة محتملة إضافية. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت المفوضية الدعم بصورة فعالة لوضع خطط العودة إلى المقاطعات وفيما بين الكيانين، حسبما ورد في استنتاجات اجتماع مجلس تنفيذ السلام في بون في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، وواصلت العمل في تعاون وتشاور وثيق مع مكتب الممثل السامي والسلطات المحلية والسلطات على مستوى الكيانين.

٥٥ - ويستمر تقديم المساعدة لإعادة إلى الوطن والعودة (من خلال توفير المأوى، وتوليد الدخل، وتقديم المشورة والاستشارات القانونية، وتوفير السلع غير الغذائية والنقل) والدعم المستهدف للأفراد المنتمين لفئات غاية في الضعف وسكان المراكز الجماعية. وتحولت بؤرة التركيز في تنفيذ البرامج من كون معظمها موجهة إلى توفير المأوى إلى نهج مرن ومتكامل، يستهدف بصفة خاصة المدن المفتوحة ومناطق عودة الأقليات. ويجري حالياً تعيين الموظفين والقيام بالمشتريات المتعلقة ببرنامج إزالة الألغام المنفذ بواسطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز إزالة الألغام بغية تقديم الدعم للعائدين في ربيع عام ١٩٩٨.

منظمة العمل الدولية

٥٦ - واصلت منظمة العمل الدولية التركيز على تدريب العاطلين المنتمين للفئات الضعيفة على حرف التشييد في مقاطعة أونا - سانا (بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛ وتدريب العاطلين على الحرف الكهربائية والميكانيكية في غورازدي (بتمويل من حكومة اليابان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛ وتعزيز

تنمية المؤسسات الصغيرة من خلال المركز الجديد لتطوير قطاع الأعمال بالقرب من برتشكو والتحصير لإنشاء مراكز مماثلة حول سراييفو (بتمويل من حكومة إيطاليا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)

٥٧ - تواصل الفاو معالجة الاحتياجات الطارئة في مجال الأمن الغذائي وتنسيق القطاع الزراعي في البوسنة والهرسك وتقديم المساعدة التقنية لوضع استراتيجية للقطاعات، لا سيما في مجال الإنعاش. وأوفدت الفاو بعثة تهدف إلى مساعدة وزارتي الزراعة في الاتحاد وجمهورية صربسكا على وضع استراتيجية للتنمية المستدامة للقطاع الزراعي في البوسنة والهرسك. وسيتولى برنامج التعاون التقني التابع للفاو تقديم التمويل لهذا المشروع.

٥٨ - وفي شباط/فبراير، نظمت شعبة دور المرأة في التنمية إيفاد بعثة إلى البوسنة والهرسك بهدف تنفيذ نهج جزئي قائم على المشاركة في مجال التخطيط الزراعي ومساعدة السلطات المحلية على تحديد القيود المتصلة بنوع الجنس على الصعيد الجزئي والتي تؤثر على السياسات الزراعية وتنمية القطاع الزراعي.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

٥٩ - تقوم اليونسكو حالياً بافتتاح مركز في غورازدي مخصص لتقديم المساعدة التعليمية للمؤسسات، ويتولى إعداد مشروع مماثل أكبر للمناطق الشمالية الشرقية بالاتحاد وجمهورية صربسكا. وتتولى اليونسكو قيادة جهد تعاوني فيما بين المنظمات الدولية لاستكشاف التحسينات في المناهج الدراسية في الاتحاد. وفي مجال التراث الثقافي، تقدم المنظمة المساعدة إلى السلطات لإعداد مشروع دولي لإعادة تشييد جسر موستار العتيق، واستكملت مشروع ترميم مسجد تاباسيكا في مدينة موستار العتيقة، ويولي مصرف برامج اليونسكو - سوروس تمويل أفلام تسجيلية قصيرة عديدة أعدها المنتجون المحليون بشأن استمرار المشاكل الاجتماعية.

منظمة الصحة العالمية

٦٠ - تواصل منظمة الصحة العالمية تدريب فرق طبية لمداواة الأسر في مواقع رائدة في البوسنة والهرسك. ومسائل الصحة العامة مثل التحصين ضد السل وشلل الأطفال مسائل ذات أولوية في برنامج صحي شامل يستهدف استيفاء احتياجات أكثر الفئات استضعافاً على الصعيد المجتمعي. ويستمر التقدم أيضاً في مجال المصالحة وبناء الثقة بين المهنيين الطبيين. وهناك طلب واسع على الحلقات الدراسية المتعددة الإثنيات التي تديرها منظمة الصحة العالمية حول مختلف المسائل التقنية، وقد بدأ المهنيون الطبيون تنظيم اجتماعاتهم المشتركة بين الكيانات، فعقد مديرو الصحة العامة واتحاد جمهورية صربسكا حلقة عمل مدتها يومان عن كيفية تحقيق الأهداف المحددة في الاستراتيجية العالمية لتوفير الصحة للجميع التابعة لمنظمة الصحة العالمية.

أنشطة البنك الدولي

٦١ - تواصل بعثة البنك الدولي في البوسنة والهرسك تنفيذها لبرنامج الإعمار الاقتصادي الذي اعتمد في بروكسل في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥. وقد تعاقبت بعد ذلك كل عام مؤتمرات أخرى للمانحين نظمها البنك الدولي والاتحاد الأوروبي، مؤكدة الرغبة القوية لمجتمع المانحين في مواصلة دعمه، ورغبة البوسنة والهرسك على الاستمرار في تنفيذها للبرنامج. وقد تم حتى الآن تعبئة ما مجموعه ٤٣٥ مليون دولار من أموال البنك الدولي لـ ٢٠ مشروعاً محدداً كما يقوم البنك بإدارة اعتمادات أخرى للمانحين للمشاركة في تمويل المشروعات. وتزيد القيمة الكلية للمشاريع التي يخطط لها البنك الدولي حالياً لمرحلة التنفيذ عن ١,٤٦ بليون دولار. وبحلول نهاية كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، بلغ العدد الكلي للعقود الموقعة التي استخدمت فيها الاعتمادات المدارة من البنك الدولي ما يزيد على ٥٥٠ ٢ عقداً بلغت قيمتها ٣٤٩ مليون دولار. كذلك يساعد البنك البوسنة والهرسك على إجراء إصلاحات مؤسسية وسياسية رئيسية في النظام الاقتصادي لإرساء الأساس لنمو دائم ومستدام.

٦٢ - وعباً البنك أيضاً موارد ضخمة لإعادة بناء المساكن في المناطق التي حددتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل عودة اللاجئين وتنفيذ برامج إيجاد العمالة وغيرها من المخططات الهادفة إلى تنمية الهيكل الأساسي المحلي. وقد أدى التنسيق الوثيق بين برامج البنك الدولي إلى تقديم مساعدة رائعة لجهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإلى إسهام قيم بصورة خاصة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جهود التعمير التي يضطلع بها البنك الدولي. وتواصل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والبنك الدولي التعاون الوثيق في مشروع مبادرات الأزياء المحلية الذي يوفر عمالة لللاجئين، وفي مشروع التراث الثقافي للبوسنة.

رابعاً - ملاحظات

٦٣ - شهدت الفترة المستعرضة مزيداً من التقدم في تنفيذ مهام قوة الشرطة الدولية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. وفي الاتحاد، لا يوجد سوى كاتونين من ١٠ كاتونات لم تفتتح فيها قوة شرطة جديدة. وفي جمهورية صربسكا، شكل انتخاب الحكومة الجديدة لميلوراد دوديك زخماً جديداً لعملية التعمير، التي ما تزال، مع ذلك، قاصرة على اختيار ضباط الشرطة والتدريب الأولي. وقد رحب اجتماع مجلس تنفيذ السلام الذي عقد في بون في ٩ و ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، بإنجازات قوة الشرطة الدولية وطلب إلى بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك أن تقوم بمهام هامة أخرى.

٦٤ - وقد توفقت عملية إعادة بناء قوة الشرطة في الاتحاد في آخر كاتونين يسيطر عليهما الكروات بسبب مسائل ذات طبيعة سياسية خالصة. وتتبع هذه العقبات نفس النمط الذي تتبعه العقبات التي تقف حائلاً في سبيل تنفيذ نتائج الانتخابات البلدية في المناطق التي يشكل الكروات الأغلبية فيها وإزالة الحواجز الماثلة أمام عودة المشردين واللاجئين إلى بلدية ستولاك وسواها من البلديات التي يسيطر عليها الكروات. وقد دعمت ممثلي الخاصة الجهود التي يبذلها الممثل السامي كيما يوضح للسلطات الكرواتية أن

العقبات الماثلة في سبيل تنفيذ نتائج الانتخابات وعودة اللاجئين وإعادة بناء الشرطة لا يمكن قبولها. ومن اللازم أيضا بدء مجهود جدي لإدماج الموظفين الصرب في الشرطة الاتحادية.

٦٥ - وفي جمهورية صربسكا، ما تزال عملية إعادة تشكيل الشرطة في مرحلة مبكرة للغاية. وفي المستقبل القريب، سيتعرض الموقف التعاوني للحكومة الجديدة لاختبار جدي، عندما سيتعين، في عملية بدء عودة الأقليات والتعجيل بها، إدماج شرطة بوسنيين وكروات في الشرطة كيما تتكون تدريجيا في جمهورية صربسكا قوة شرطة متعددة الإثنيات تماشيا وتحسبا لما سيحدث من تغيير في التكوين الإثني للسكان فيما يتصل بالعودة المتوقعة للأقليات.

٦٦ - ويرحب بالتطورات الإيجابية في جمهورية صربسكا والانتقال إلى مرحلة ثانية من إصلاح الشرطة في الاتحاد، وإن كانت وضعت عبء عمل متزايد على قوة الشرطة الدولية. وقد تعين استيعاب هذه الالتزامات الأخيرة إلى جانب العمل الجاري في رصد نقاط التفتيش، والتفتيش على الأسلحة، وإجراء التحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان، وتأمين إجراء الانتخابات، وتأمين عودة المشردين واللاجئين، وإصدار لوحات جديدة للمركبات، وإنشاء نظام شرطة واضح المعالم في برتشكو. وقد كشف النجاح المتحقق في معالجة المشاكل الطويلة الأمد وفي بدء أنماط جديدة في عمل الشرطة، على نحو ما يصور هذا التقرير، عن الأهمية المستمرة لعمليات الرصد التي تضطلع بها قوة الشرطة الدولية، لضمان عدم ضياع هذه المكاسب.

٦٧ - وفي قراره ١١٤٤ (١٩٩٧)، اعتمد مجلس الأمن الخلاصات التي انتهى إليها اجتماع مجلس تنفيذ السلام الذي انعقد في بون، والذي طلب إلى قوة الشرطة الدولية أن تضطلع ببرامج تدريبية مكثفة جديدة للشرطة المحلية في عدد من المجالات المتخصصة. واتفق تماما مع وجهة النظر القائلة بأن هذا التدريب سيكون له أثر إيجابي هام على مجالات رئيسية للتنفيذ المدني لاتفاق دايتون. وقد أوجزت اقتراحي عن كيفية الاستجابة لطلب مجلس الأمن في الفقرات ٣٧ إلى ٤٣ من هذا التقرير وأوصي بأن يوافق مجلس الأمن على الزيادة المتواضعة للغاية المطلوبة في الموارد.

٦٨ - وتنبغي ملاحظة أن العدد الأساسي لمراقبي قوة الشرطة الدولية لم يتغير، منذ إنشاء البعثة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، باستثناء ما أضيف إليها من أجل تحقيقات انتهاكات حقوق الإنسان ومن أجل برتشكو، رغما عن أن قوة الشرطة الدولية مشتركة الآن في مجموعة من الأنشطة أضخم إلى حد كبير. ولم يتيسر هذا إلا بالاقبال إلى أدنى حد من عدد الوظائف الإدارية، وتنسيق الإجراءات التنفيذية وتدريب مراقبي قوة الشرطة الدولية ورفع مستوى مهاراتهم.

٦٩ - وفي بون، طلب مجلس تنفيذ السلام أيضا إلى بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك أن تشارك في برنامج رئيسي للإصلاح القانوني في إطار تنسيق مكتب الممثل السامي. وعلى نحو ما طلب مجلس الأمن في قراره ١١٤٤ (١٩٩٧)، وبعد مناقشات تفصيلية مع مكتب الممثل السامي وغيره من الوكالات المعنية،

عرضت في الفقرات ٤٤ إلى ٤٦ من هذا التقرير مقترحات لبرنامج رصد المحاكم بواسطة بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. وهذا جزء من برنامج إصلاح قانوني شامل يقوده مكتب الممثل السامي. ونظرا لمشاركة بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك بشكل أنشط في التعامل مع اتهامات انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الشرطة، تصبح إلحاحية عمل الإصلاح القانوني واضحة بشكل متزايد. وفي تقريره الأخير، سجلت اعتقادي بأن الإصلاحات الشرطية والقضائية يلزم الاضطلاع بها بشكل متكامل. لذا أرى أن مجلس الأمن ينبغي أن يوافق على الزيادة المطلوبة في الموارد لهذه المهمة.

٧٠ - ويركز هذا التقرير على مجموعة واسعة من الأنشطة التي يضطلع بها أعضاء أسرة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. وقد بدأت ممثلي الخاصة مشاورات مع وكالات الأمم المتحدة لضمان التعبير عن مصالحهم واهتماماتهم في مناقشاتها مع الزعماء السياسيين المحليين ومع قيادة المجتمع الدولي. وفي عام ١٩٩٨، ستولي وكالات الأمم المتحدة عناية خاصة للاجئين العائدين وللتدابير اللازمة لدعمهم. وفي هذا الصدد، ستولى عناية خاصة للمشاريع الهادفة إلى تعزيز المجتمع المدني، وبناء ديمقراطية محلية وتعزيز احترام حقوق الإنسان. وترى جميع الوكالات أن العدالة أساس هام لتثبيت دعائم الاستقرار، وأن عمل المحكمة الدولية، وتقديم كشف حساب عن الأشخاص المفقودين، وعمل بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في الإصلاح القانوني عناصر هامة في استراتيجية عامة.

المرفق

تكوين قوة الشرطة الدولية في ٤ آذار/ مارس ١٩٩٨^(أ)

٣١	الاتحاد الروسي
٤٣	الأرجنتين
١٥٥	الأردن
٥٤	إسبانيا
٩	إستونيا
١٦٤	ألمانيا
١٨	إندونيسيا
٣٣	أوكرانيا
٣٥	أيرلندا
٣	أيسلندا
٢٣	إيطاليا
٩٤	باكستان
٦١	البرتغال
٤١	بلغاريا
٣٠	بنغلاديش
٤٢	بولندا
٣	تايلند
٢٧	تركيا
٣	تونس
٣٩	الدانمرك
٣٢	السنگال

(أ) يختلف عدد مراقبي الشرطة المدنيين بسبب عمليات المناوبة.

٥٠	السويد
٦	سويسرا
٣١	شيلي
٨٦	غانا
١٢٠	فرنسا
٢١	فنلندا
٧	فيجي
٣٠	كندا
٧	كينيا
٤٦	ماليزيا
٣٤	مصر
٦٠	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
٢٤	النرويج
٣٩	النمسا
٤٢	نيبال
١٩	نيجيريا
١٤٢	الهند
٣٦	هنغاريا
٥٥	هولندا
٢٠٣	الولايات المتحدة الأمريكية
١٣	اليونان
<u>٢٠١١</u>	المجموع

- - - - -